1- حق الله

فأما حق الله الأكبر عليك، فأن تعبده لا تشرك به شيئا، فإذا فعلت ذلك بإخلاص نفسه أن يكفي أمر الدنيا و الآخرة ويحفظ لك ما تحب منها.

2- حقوق الأعضاء

أ- حق النفس

وأما حق نفسك عليك، أن تستعملها في طاعة الله فتؤدي إلى لسانك حقه، وإني سمعك حقه، وإلى بصرك حقه، وإلى يدك حقها، وإلى رجلك حقها، وإلى بطنك حقه ، وإلى فرجك حقه ، وتستعين بالله على ذلك.

ب - حق اللسان

وأما حق اللسان، فإكرامه عن الخني، وتعويده على الخير والبر بالناس، وحسن القول فيهم، وحمله على الأدب، وإجمامه إلا لموضع الحاجة والمنفعة للدين والدنيا، وإعفاؤه عن الفضول الشنيعة، القليلة الفائدة التي لا يؤمن ضررها مع قلة فائدتها، وبعد شهد العقل، والدليل عليه وتزين العاقل بعقله حسن سيرته في لسانه، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ج- حق السمع

وأما حق السمع، فتنزيهه عن أن تجعله طريقا إلى قلبك إلا لفوهة كريمة تحدث في قلبك خيرة، أو تكسب خلقا كريما، فإنه باب الكلام إلى القلب، يؤدي إليه ضروب المعاني على ما فيها من خير أو شر، ولا قوة إلا بالله.

د- حق البصر

وأما حق بصرك، فغضه عما لا يحل لك، وترك ابتذاله إلا لموضع عبرة تستقبل بها بصرة، أو تستفيد بها علما ، فإن البصر باب الاعتبار.

هـ. حق اليد

وأما حق يدك، فأن لا تبسطها إلى ما لا يحل لك فتنال بما تبسطها إليه من الله العقوبة في الأجل، ومن الناس بلسان اللائمة في العاجل، ولا تقبضها عما افترض الله عليها. ولكن توقرها: بقبضها عن كثير مما يحل لها، وبسطها إلى كثير مما ليس عليها، فإذا هي قد قلت وشرفت في العاجل وجب لها من الثواب من الله في الأجل.

و - حق رجلك

وأما حق رجلك، أن لا تمشي بها إلى ما لا يحل لك فيها تقف على الصراط، فانظر أن لاتزل بك فتردى في النار، ولا تجعلها مطيتك في الطريق المستخفة بأهلها فيها، فإنها حاملتك وسالكة بك مسلك الدين، والسبق لك، ولا قوة إلا بالله

ز- حق البطن

وأما حق بطنك، فأن لا تجعله وعاء القليل من الحرام ولا لكثير، وأن تقتصد له في الحلال، ولا تخرجه من حد التقوية إلى حد التهوين، وذهاب المروة، وضبطه إذا هم، بالجوع والعطش، ولا تزيد على الشبع فإن الشبع المنتهي بصاحبه إلى التخم مكسلة ومثبطة ومقطعة عن كل بر وكرم، وإن الري المنتهي بصاحبه إلى السكر مسخفة ومجهلة ومذهبة للمروءة.

ح- حق الفرج

وأما حق فرجك، فحفظه مما لا يحل لك أن خصته عن الزنا، وتحفظه من أن ينظر إليه، والاستعانة عليه بغض البصر، فإنه من أعون الأعوان، وكثرة ذكر الموت، والتهدد لنفسك بالله والتخويف لا به. وبالله العصمة والتأييد، ولا حول ولا قوة إلا به.

المقدمة

حقوق الإنسان ليست اعتقاده أو مجرد فكرة بل هي أصالة مستمدة من القضية الإنسانية بشكل عام الذي نالت اهتمام المجتمعات البشرية وتمحور حياتها وتكوينها، فمنذ بدء الخليقة تعرض الإنسان إلى الكثير من المحن والصعاب، إذ بدأ الصراع بين حقوق الإنسان وانتهاكها متمثلا بقتل قابيل أخيه هابيل واستمرار هذا الصراع إلى يومنا هذا بين قيم الخير و التسامح والسلام والعدل والإحسان والرحمة والحوار واقعية واحترام الآخرين والعيش المشترك والتفاني من جهة أما الجهة الأخرى تمثلت بالشر والتعصب والحقد والظلم وفي الآخرين والعدوان والتحجر والتجاوز على كل ما وهبه الله من حبر للإنسانية في الإنسان الذي كرمه الله على سائر مخلوقاته الذي باهل به الباري ملائكه ، كان الهدف منها إيصال الكائن البشري إلى أعفي مراحل الكمال من خلال تعامله مع إخوته في الخلق التوفير السعادة والرفاه بين أفراد الأسرة البشرية كون الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين من مكونات أسرته ، إذ تباينت تصرفات الأفراد تطورا أو تراجعا فيما يخص ادوار تعاملات الأفراد حسب العطور التاريخي باختلاف الأزمنة والأمكنة التي مرت بها وتأثرت بالأفكار السائدة في المجتمعات الذي تبث من خلالها تطور الأمم او تراجعها .

تمثل حقوق الإنسان كلمة النجاة ورسالة الإنقاذ والسلام والهداية من أجل أن يعمر الإنسان هذه الأرض ويمنع وجودها الإنساني بما يتمتع به من طاقات وما يمتلكه من أفكار وقابليات، كرامه الله تعالي بها وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا، وخلاف ذلك عاشت الإنسانية منذ ظهور الطاغوت على الأرض هدرا لكرامة الإنسان والتجاوز على حقوقه من خلال الطغيان والطواغيت وجور السلاطين والحكام المستبدين الذي أوصلوا الإنسان إلى المآسي الدموية التي أسفرت عن قتل آلاف بل الملايين من إخوتهم في الحلق وهتك أعراضهم وتشريدهم والاستيلاء على ممتلكاتهم مخالفين بذلك تشريع الله من خلال الرسل والأنبياء ودعواتهم إلى الأديان السماوية السمحة حيث انبثقت هنا إرادة البشر وإرادة الخير بصورة قوية تطالب بحقوق الإنسان وكانت هذه الإرادة تعبيرا صادقا عن معانات الكائن البشري الطويلة والتجربة المريرة التي خاضتها الشعوب من خلال الحروب التي عمت المعمورة فتمثلتا مربين كبيرتين عالميتين مأساويتين ومن أكبر مآسيها إنها جرت في العصر

الحديث أي عصر التطور والتكنولوجيا وبعبارة أخرى عصر المدنية و التحضر حيث حصدت هذه الحروب كثيرا من دماء الأبرياء والأطفال والنساء والشيوخ فضلا عن الممتلكات، ومن خلال الماسي جعل العالم يفكر بجدية ما هي الفائدة من هذه المآسي والويلات التي أحاطت بالمجتمع الدولي فحصل انسجام وتوافق حول حقوق الإنسان وإيقاف انتهاكها وإيقاف الظلم والاضطهاد من خلال إصدار قوانين و معاهدات ومواثيق لحماية حقوق الإنسان وعدم التجاوز عليها إذ أخذت الدول كابل في مثل هذا الهدف وهذه السمة التي تعيد للبشرة كرامتها، إذ اخذت الحكومات والدول تفعيل دور حقوق الإنسان من خلال تفعيل برامج تربية وتعليم حقوق الإنسان، إلا أنه في مجتمعنا العربي أو مجتمعات العالم الثالث تفتقر هذه المواضيع إلى الكثير من الاهتمام من قبل الحكومات ومؤسساتها التي تعاني من ثغرات كثيرة و حقيقية في طيق حقوق الإنسان بسبب انظمتها الجائرة وحكوماتها المستبدة، كون معايير حقوق الإنسان ليست مسألة نظرية او اسلامية بل هي عملية تطبيقية على الحكومات اتباعها ودعمها بكل الوسائل المتاحة من اجل خلق مجتمع متحضر تسود فيه القيم الإنسانية السمحة، ولكن في العراق العظيم بحاجة إلى نشر هذه المبادئ السمحة المتمثلة بالحب والتسامح ونبذ التفرقة وتقبل الآخر من أجل العيش بسلام وأمان في بلدنا الحليب وان تحقيق تلك المكاسب من خلال نبذ الطائفية والوثنية والعصبية بدوافع الحقد القومي او المذهبي البغيضين على حساب قدسية الإنسان، لذلك ارتئ الباحث إلى إصدار هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي الطالب لنشر الوعي وثقافة حقوق الإنسان إذ يشتمل هذا الكتاب على تعريف حقوق الإنسان وجذورها التاريخية ودور الحضارات القديمة والأديان أسماوية السمحاء في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان فضلا عن المواثيق والإعلانات والمعاهدات الدولية الإقليمية والعربية والإسلامية الغرض نشر تلك المبادئ السامية التي ينعك تطيقها إلى رقي المجتمعات والأوطان والوصول بها إلى المراحل المقدمة من المدنية

والتحضر ومن ثم تأثيرها الايجابي على رفاهية الأسرة البشرية وسعادتها من أجل العيش بسلام ومودة وتآخي وتحقيق الغرض السامي من الخلق.

مفهوم حقوق الانسان

قبل الخوض في مفهوم حقوق الإنسان لابد لنا أن نعرف ما يعنيه مصطلح حقوق الإنسان إذ يتألف هذا المصطلح من كلمتين الأولى الحق والثانية الإنسان، كما ينبغي علينا التعرف علي هاتين المفردتين من أجل التسلسل في معرفة مصطلح حقوق الإنسان ومن ثم معرفة مفهوم حقوق الإنسان

الحق

الحق في اللغة له معان عدة منها العدل والصدق والواجب و الثابت نستخدم كلمة الحق كنقيض الباطل) كما تم ذكره في القرآن الكريم مئة وأربع وتسعين مرة إذ يختلف معناها باختلاف موقع الكلمة ومقامها في الآيات الكريمة

أما كلمة الحق قانونا نتعني الالتزام في أغلب الأحيان كما انه قيمة من القيم الجميلة التي يعتقد بها الكائن البشري حيث ذهب الكثير من الكتاب والمؤلفين إلى تعريف الحق على أنه المصلحة او الشيء الثابت وعرفه أخرون على أنه الاختصاص كما ذكر في مختار الصحاح (حق) الشي، يحق بالكسر حقا أي وجب، أما التعريف القانوني للحق فهو تلك الرابطة القانونية التي بموجبها يخول القانون شخصا معينا من الأشخاص على سبيل التفرد والأسعار أو التسلط على شيء معين أو اقتفاء أداء شخص آخر، ومعنى ذلك إن هنالك روابط قانونية لوجود أشخاص مفترضين في مواقع متفاوتة فتضع مصباح الحق في موقع ممتاز أو مفضل على غيره من الأشخاص بما تخوله له من تسلط على سبيل الأنفراد أو الاستئثارة دون سائر الاشخاص حين تعود إلى جذور هذه المفردة تعني النبات الذي لا يقبل التغير في حالة الاستخدام على أقل تقدير، كما استعمل الحق في المجلات السلوكية والعلاقات الاجتماعية بالحقوق الاجتماعية من حقوق مقرة ومثبتة بالفطرة عن الأشخاص بشكل واقعي لا يقبل الشك من خلال الإقرار الشرعي أو العرف أو القانوني لغرض تنظيم الحياة الاجتماعية الأفراد الأسرة البشرية، فالحق هو حاجة ثابتة بشكل طبيعي تحولت إلى الحقوق الاجتماعية ثم أخذت الشرعية القانونية مسلسل عطورها والاعتراف بها.

الإنسان

إن مفردة الإنسان ليست صعبة الفهم كون المتحدث والقاري، يعي معنى هذه المفردة لأنها أولا واخيرا تعنينا وتضعنا وتميزنا عن باقي المخلوقات، ومعنى ذلك لم تكن هذه المفردة في يوم من الأيام موقع جدل أو اختلاف في تعريف تلك المفردة، فقالت العرب إن الإنسان يشمل الكائن البشري الذي يتكون من الذكر والأنثى دون تمييز بين اللون والجنس أو اللغة أو الانتماء ألعقائدي أو السياسي أو الطائفي و أي اعتبار آخر، حيث اشتق الإنسان من الإنس كما قيل انه مشتق من النسيان وعلى ذلك سمي الإنسان إنسانا أما لتآنسه أو لنسيانه وهي حقه الكائن البشري وميزته التي تعرفها ونصفها به .

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ليباهي به الملائكة وجعله خليفة في الأرض ليعمرها ويضرب المثل الأعلى في اختيار هذا المخلوق وتفضيله واختياره من بقية المخلوقات، كون الإنسان يحوي صفتين العقل والغريزة فالعقي هذا المخلوق الذي ميز الله به الإنسان هو أعز الخلق لأعز مخلوق عند الله سبحانه وتعالى، فيكون الإنسان أفضل من الملائكة حين يتفوق العقل على الغريزة ويكون أقل من الحيوان إذا تفوقت الغريزة على العقل ومن خلال ذلك فهم سلوك الأشخاص وتصرفاتهم وتعاملهم مع المواقف التي يتعرضون إليها كون الأشخاص لهم فوارق اجتماعية فردية مبنية على أسس تختلف من فرد إلى فرد ومن موقن إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، لن تنال رضى جميع الأفراد وبشكل مطلق، ومن خلال ذلك لا يمكن أن تنظر إلى الإنسان كموجود مادي تحت تصوغه الطبيعة وتشكله البيئة الاجتماعية، كما يعرفه (دوركهايم) بأن ما يتضمنه المعنى الإنساني هو مجموعة الانعكاسات الاجتماعية : أما (باركلي) فيراه الوجود الذهني ويعرفه أيضا فرويد المحصول الاجتماعي والاقتصادي في مثل هذه المعاني لا يمكننا الحديث عن حقوقه لأنه بذلك يشبه الجماد من المخلوقات، وبذلك نجد أن لا وجود للماديات في هذا المثال كون الإنسان ليس مخلوقا خالدا بل نتذكر وبعد وفاته ولفترات طويلة انعكاساته الاجتماعية وتصرفاته وسلوكه مع أفراد الأسرة البشرية دون أي وجود مادي لهذا

الإنسان فالوجود هنا للحدث وليس للمادة تذكر أفعال الأشخاص تاريخيا ونتحدث عن المعني إلا إننا هنا نذكر الحدث أو الفعل الذي كان في فترات ماضية من الزمن وفي أماكن لم تكن لها آثار في وقتنا الحالي، وبذلك تم التعرف على الإنسان وكذلك التعرف على الحق الذي يجب أن يثبت له، وبذلك نجد أن حقوق الإنسان من المواضيع المعقدة والصعبة رغم السهولة الظاهرة في الوهلة الأولى عندما تريد معرفة مفهوم حقوق الإنسان ومعناه أن دراسة هذا الموضوع تعني الوجود الإنساني منذ بدء الخليقة وحتى الآن، وما يتضمنه هذا التاريخ من نزاعات وخلافات وتنازع نتيجة الاختلاف في الأفكار أو المعتقدات أو الآراء غالبا ما جعلت من أصحابها عرضة لانتهاك حقوق الإنسان بشكل أو بآخر وان اهتمام الاسرة البشرية في حقوق الإنسان جعلها مؤطرة ومصاغة في قوانين ومواثيق ومعاهدات وإعلانات عالمية جاءت نتيجة تفاعلات إنسانية وتبلورت عبر تجارب ومواقف ومطالب عالمية وبإصرار كبير من قبل المجتمع الدولي الذي أصبح يعي الحاجة إلى حقوق الإنسان، وبذلك اتفق الكثير من الباحثين حول تعريف حقوق الإنسان بأنها الحقوق الطبيعية التي تظل موجودة وان لم يتم الاعتراف بها بل ذهبت إلى أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما وعليه فأن حقوق الإنسان هي (الامور الواجبة والثابتة لفرد أو الجماعات) كما إن المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس أن يعيشوا بكرامة كبشر من دونها، وهي أساس للحريات والعدل والسلام، فضلا عن أن حقوق الإنسان لها الإمكانية في تنمية الأفراد والمجتمعات تنمية كاملة حيث تحيط بكل جوانب الحياة وصولا بالإنسان إلى المراتب العليا في انكمال وتحقيق الغرض الأسمى من الخلق، الذي وهبه الله سبحانه وتعالى إلى البشر

القوانين والشرائع المدونة

لقد ساهم الفلاسفة والمفكرون وأصحاب الشأن والقرار في مناطق و زمان مختلفة في وصول هذه الحضارة الى ما وصلت وما تحقق من تلك الحضارة البشرية جمعا ، اذ ظهرت أربع قوانين دونت في حضارة وادي الرافدين وقالت في قانون اور نمو وقانون اشنونا وقانون حمورابي ، كما كان هنالك عمل كو يكاد يكون في ضمن تلك القوانين المدونة وهي الإصلاحات المنسوبة إلى اور كاچا لولا خلو هذه الإصلاحات من المقدمة الخاتمة ، إلا أن أبناء وادي الوالدين والباحثين والعلماء يعدون هذه الإصلاحات من الركائز الأساسية في التشريعات والقوانين التي اعتمدت عليها حضارة وادي الرافدين، وكما ذكرنا بأن الإصلاحات المتمثلة في معالجة الوضع الضريبي، وكذلك أهم ما جاء به اور كاجنا في مبادئ الاصلاحية هي تأكيد فكرة (الحرية في حدود القانون) وان القانون فوق كل المناصب العليا في الحكومية وعليه فأن الإصلاحات حرمت الكثير من الموظفين و جامعي الضرائب الذين خرقوا وتجاوزوا على ممتلكات الأفراد الضعفاء بين أفراد المجتمع، ومعنى ذلك احترام القانون و سلطته وسلطه القانون فوق أي اعتبار، كما نود ان نوضح هذه و القوانين المدونة والشرائع المثبتة تاريخيا بشكل تفصيلي وما يسمح به المجال.

شريعة أو قانون اور نمو المدون

ذكرت شريعة اور نو مؤسس سلالة اور الثالثة السومرية الممتدة للمدة من ٢١١٣ - ٢٠٦٠ قبل الميلاد ، يؤكد الباحثون وعلماء التاريخ على أن قانون اور نمو المدون عثر عليه ين ألواح الطين في مدينة (نفر) في عام ٢٠٥٠ قبل الميلاد على أنه أقدم النصوص القانونية المكلفة حتى الآن، وقد احتوى هذا القانون النظم المعترفة بها وحسب ما كان متبعا في تنظيم القوانين والشرائع الذي يتضمن المقدمة والخاتمة وتخللها المواد القانونية البالغة إحدى وثلاثين مادة، حيث شملت مقدمة القانون على دور اور نمو في تطوير روابط العدالة في بلاده ورفع الظلم عن الشعب ، كما نصت المادتين السادسة والثامنة أيضا من القانون حفظ حقوق المرأة تماما ،المادتان الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون فثبتت من خلالهما عقوبة شهادة الزور أو الشهادة الكاذبة ، كما وضحت المادة الثامنة والعشرون على معاقبة من يغرق مزرعة أو حقل أي شخصي عمدا، و فضلا عن أن قانون اور غور يعالج المسائل الاجتماعية والاقتصادية، كما

اتبعت طريقة جديدة في العقوبات، فان القانون يختص على أخذ الغرامة من الجاني على أي جريمة بدلا من العقوبات البدنية والنفسية، حيث نجد ذلك موثقا في الفقرة الخامسة عشر إلى الفقرة التاسعة عشر التي تنص على تغيير عقوبة القصاص إلى عقوبة الغرامة أو الدية كما ذكرت بعض مواد القانون التي تعالج حقوق المرأة المتزوجة والمرأة غير المتزوجة والمرأة المطلقة وكذلك دور المرأة في المجتمع وتأسيس الأسرة.

شريعة أو قانون لبت عشتار المدون

دونت على أربعة رقم طينية ومكتوبة بالخط المسماري قانون الملك عشتار وهو خامس الملوك في سلالة آيسن الأمورية (٢٠١٧ - ١٧٩٤) قبل الميلاد حيث دونت هذه الرقم الطينية للمدة من (١٩٣٤ - ١٩٢٤) قبل الميلاد، حيث كان القانون بت عشتار مقدمة أوضح فيها إلى أن الآلهة انو إله السماء وأنليل إله العواصف والهواء هما اللذان أجلساه على عرش سلالة آيسن كما شملت المقدمة التمجيد بالحاكم أو الملك وإظهار فضائله الحميدة فضلا عن إدراج الفساد الإداري والأوضاع المتردية وبسبب ذلك قرر الملك عشتار سن القوانين لرفع الظلم الحيف والاضطهاد عن كاهل الناس، كما ذكرت مواد قانون لبت عشتار عدة أمور مهمة منها معالجة شؤون الأراضي الزراعية وكذلك مواد تناولت حالات الاعتداء على الأفراد ومواد تنص على تنظيم شؤون الضرائب ومواد تنص على العلاقات الخاصة أو ما نعرفه الآن بقانون الأحوال الشخصية أو الجنسية فضلا عن المعالجة هذا القانون الشؤون العبيد، كذلك نص القانون على حقوق المرأة الحرة والمراة المتزوجة وحقوق الأولاد وحقوقهم في الإرث وذكر هذه المواد أربع وعشرون وست وعشرون وسبع وعشرون أما خاتمة القانون فقد وضحت عهدا للملك عشتار للقضاء على الكراهية والبغضاء بين أفراد الشعب ونشر السعادة والرفاه فضلا عن القناعة في إنزال العقوبة الإلهية على كل فرد يغير أو يحاول أن يغير هذا القانون أو محوه، ومن خلال المقدمة والخاتمة لهذا القانون وكذلك المواد التي تخللها والبالغة خمس وثلاثين مادة

أعطى الشرعية في نسخة هذه المرقمات الطينية في القانون المدون والمعترف به من قبل الباحثين والعلماء .

شريعة أو قانون اشنونا المدونة

مملكة أشنونا هي إحدى الممالك في دولة اور التي شملت ستة ممالك (ملكة أشنونا وملكة آشور ومملكة بابل ومملكة آيسن ومملكة لارسا ومملكة ماري)، كما أن قانون أشنونا من أقدم القوانين المدونة باللغة الأكدية التي تم اكتشافها، اذ تم العثور عليها في مدينة (شاد ويم البابلية) وهي في تل حرمل الموجود في مدينة بغداد ، كما ويسبق هذا القانون قانون أو شريعة حمورابي بقرنين من الزمن تقريبا، وقد وضع هذا القانون الملك (بلالاما) (١٩٩٢ق.م) وهذا أحد ملوك أشنونا البارزين، وشريعة أو قانون أشنونا المدون حاله حال كافة القوانين المدونة ويشمل المقدمة وإحدى وستين مادة قانونية وكذلك الخاتمة، إذ نصت المواد الإحدى عشرة الأولى على تحديد الأسعار والأجور ومعالجة شؤون الممتلكات والأموال وقوانين الأسرة وكذلك قوانين العقوبات فضلا عن وجود مواد تعالج الجوانب الاجتماعية والأحوال الشخصية ومعالجة مواضيع العبيد كما عولجت ضمن هذا القانون وفي الفقرات السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة والعشرين والثلاثين، حقوق الزوجة والزوج متضمنة حق الزوج العائد من الحرب في استرجاع زوجته لاسيما في المادة التاسعة والعشرين بينت موضع إعطاء الزوج الغائب في الحق على اثر الحرب في استعادة زوجته وان تزوجت وأنجبت من الزوج الجديد، أما المادة الحادية والثلاثين بينت الحقوق الأسير ومصير أمواله والمواد تسع وثلاثين إلى المادة اثنتان وأربعي فبينت حقوق العبيد من أفراد المجتمع.

شريعة أو قانون حمورابي المدون

تعد شريعة حمورابي العاهل البابلي التي صدرت في السنة الثلاثين من حكمه الذي دام للمدة مابين (١٧٩٢ -١٧٥٠ ق.م) أشهر القوانين المدونة التي اهتمت بحقوق الإنسان بعد أن قام الملك حمورابي بتوحيد بلاد الرافدين إلى دولة واحدة مركزية قوية، ونالت هذه القوانين شهرة واسعة حيث استند حمورابي في سن شريعته على ما كان سائدا في أعراف وتقاليد وقوانين سابقة لزمانه سواء كانت سومرية أم بابلية إلا أن حمورابي قام بجمع وتنقية القوانين وتعديلها لجعلها ملائمة إلى مجتمع هذه الدولة الموحدة والمترامية الأطراف، وهذه الشريعة مدونه على مسلة كبيرة من حجر الدايوريت الأسود، وترتفع عن الأرض ٢٥٥ سم وقطرها ٦٠ سم كونها اسطوانية الشكل التي عثر عليها في مدينة سوسة عاصمة العيلاميين، وقد دون حمورابي هذه القوانين على عدد من المسلات الحجرية ورقم الطين وتم توزيعها على مدن العراق القديم الرئيسة في تلك المدة مثل مدينة نفر ومدينة أور ومدينة الوركاء ومدينة سبار ومدينة آشور فضلا عن مدينة بابل العاصمة، كما دونت هذه الشريعة باللغة البابلية وبالخط المسماري ، وحالها حال بقية المدونات فهي مقسمة على ثلاثة أقسام تتضمن المقدمة والمتن والقسم الثالث هو الخاتمة إذ ينتهي قسمها الأعلى بنحت بارز للإله شمس اله العدل، وإمامه واقف بخشوع الملك حمورابي، فالمقدمة توضح اختيار الإله للملك حمورابي ليحكم البشر وينشر العدل بين أفراد المجتمع في مدينة بابل، أما الفقرة الثانية من الشريعة أو القوانين التي أصدرها الملك حمورابي والتي تشتمل على (٢٨٢) قانونا مقسمة على ثلاثة عشر قسما، يحتوي القسم الأول منها المواد وهي من المادة الأولى إلى المادة الخامسة التي تتعلق بالقضاء والشهود.

أما القسم الثاني من المادة السادسة إلى المادة الخامسة والعشرين تتعلق بالسرقة والنهب.
أما القسم الثالث من المادة السادسة والعشرين إلى المادة الحادية والاربعين تتضمن شؤون الجيش.
إما القسم الرابع من المادة الثانية والأربعين إلى المادة السادسة والستين تتعلق بشؤون الزراعة والحقول والبساتين. أما القسم الخامس من المادة السابعة والستين إلى المادة مئة وسبعة تتعلق بالقروض والفوائد والتجار.

القسم السادس من المادة مئة وثمانية إلى للقمئة وأحدى عشرة تتعلق بسقاية الخمر.

القسم السابع يتكون من المادة مئة واثنتي عشرة إلى المادة مئة وست وعشرين تتعلق بالائتمان والديون.

القسم الثامن يتكون من المادة ١٢٧ إلى المادة ١٩٢ تتعلق بالشؤون الأسرية الزوج والإرث والتبني.

القسم التاسع يتكون من المادة ١٩٥ إلى المادة ٢١٤ التي تتعلق بعقوبة القصاص والغرامات والديات

القسم العاشر يتكون من المادة ٢١٥ إلى المادة ٢٢٧ تتعلق بالطب البشري والطب البيطري.

القسم الحادي عشر يتكون من المادة ٢٢٨ إلى المادة ٢٤٠ يتعلق بالأسعار وتعيين الأجور والعقوبات تجاه من لا يؤدي عمله بالصورة المطلوبة في العمل.

القسم الثاني عشر يتكون من المادة ٢٤١ إلى المادة ٢٧٧ والتي تتعلق باجور الحيوانات والأشخاص.

القسم الثالث عشر والأخير يتكون من المادة ٢٧٨ -٢٨٢ تتعلق بشراء العبيد وعلاقاتهم مع أسيادهم أو مملوكيهم، أما في الخاتمة التي ذكر فيها حمورابي الأحكام العادلة التي تم إصدارها لغرض ازدهار البلاد في ظل العدالة وهذا ما تحقق فعلا وهذه الخاتمة جاءت قصيرة خلافا للمقدمة الغرض المطولة التي ابتدأ بها حمورابي قوانينه نرى بشكل واضح حرص هذا الملك على سعادة المجتمع البابلي ورفاهيته تحت سيادة القانون وتأكيد القوانين على إنصاف المظلومين وحماية حقوق الضعفاء والأيتام والأرامل ومعاقبة المستغلين والمرتشين من الموظفين والحياة وامراء الجيش.

فالملك حمورابي من بابل القديمة أكد ضرورة احترام المبادئ العامة وهي العدل بين الناس وبذلك خلق أقدم القوانين التي تحكم السلوك الإنساني وكأنه أراد أن يكون قانونه دستورا يعمل به وملزم حتى للحكام الذين يلوه، وبهذا تكون حضارة وادي الرافدين قد سبقت الحضارات القديمة وشعوب المنطقة بحوالي ألف سنة، في وضع القوانين والشرائع والإصلاحات التي حفظت للفرد حرياته وحقوقه، كما لم تتعرف شعوب إيران على شيء من هذا القبيل إلى مطلع القرن السادس قبل الميلاد بعد الاحتكاك المباشر بسكان وادي الرافدين، كما لم تعرفها أيضا مصر وفراعنتها وحضارتهم ولم تعرف هذه الحقوق وهذه الممارسات الإنسانية حتى منتف القرن الخامس قبل الميلاد إذ كان فرعون مصر قبل ذلك التاريخ يعد نفسه الها مطلقا في الحكم وهو بالتأكيد وحده مصدرا للتشريع والعدالة وسن القوانين.

خصائص حقوق الإنسان

إن جوهر قضية حقوق الإنسان هي الضمانات القانونية الدولية التي بدورها تحمي الأفراد والمجتمعات من الاسرة البشرية من جراء الحكام والأنظمة التعسفية التي تتدخل في الحريات الأساسية وكرامة الإنسان، حيث تلتزم هذه الضمانات القانونية لحقوق الإنسان من الحكام والأنظمة، لعدم التجاوز على حقوق الإنسان بل يلزمها إلى احترام تلك الحقوق وتطبيقها على وفق الشرعية الدولية المتفق عليها من خلال الإعلانات والوثائق والدساتير والأعراف التي اختصت بهذا المجال، ومن أهم صفات وخصائص حقوق الإنسان تتلخص بما يأتي

١- حقوق الإنسان عالمية، فهي واحدة لجميع البشر على حد سواء بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو المذهب أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي او الثروة أو أي مميز آخر، حيث أقرت القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية على أن جميع البشر ولدوا أحرارا متساويين في الكرامة والحقوق، فهي تحمي الأفراد والمجتمعات

٢. حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنها أو انتزاعها من الأفراد: فلا يحق لأحد من حرمان أي شخص من حقوقه حتى وان لم تعترف بها قوانين دولته أو عندما تنتهك الحكومة والأنظمة تلك القوانين والحقوق، فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف إذ أنها تحضى بالضمانات القانونية والدولية

٣. حقوق الإنسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي على أبسط حد ملك للبشر جميعا، فحقوق الإنسان متأصلة في كل فرد من أفراد الاسرة البشرية وملزمة التطبيق في أنحاء المعمورة وعلى جميع الدول الالتزام بها من قبل المؤسسات الحكومية والعاملين فيها. .

٤- حقوق الإنسان متساوية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ، لغرض تمتع الإنسان بحقوقه وإيجاب الحياة والعيش له، كما ينبغي أن يعيش بكرامة والتمتع بالحرية والأمن والسلام وأن يحضى بمستويات معيشية لائقة .

إن كل هذه الحقوق تنتهك من قبل الحكومات والأنظمة التي يغيب عنها الأساس الشرعي للحكم واعتماد السلطة في طريقة الحكم القهر والاستبداد والدكتاتورية المقيتة، وان مسعى حقوق الإنسان هي نشر ثقافة مفهوم الديمقراطية، كما إن تنمية المواطنة والاعتراف بها كونها منبع لحقوق | الأفراد الثابتة التي انتهكت بسبب الحكام المستبدين وأصحاب المصالح والمنافع الدنيوية الذي تسلطوا على رقاب الشعوب لاسيما في مجتمعاتنا ومجتمعات الدول النامية، بينما هنالك انتصارات حققتها الاسرة البشرية على الصعيد العالمي، حيث أثبتت عكس تلك الانتصارات في العراق إذ تعرضت حقوق الانسان في هذا البلد الجريح الى الكثير من العدوان والامتهان على مر العصور منذ هبوط الرسل والانبياء في عراقنا العزيز بسبب الغزوات والحروب وحكم الدكتاتورية الذي انتهك حقوق الانسان

الجذور التاريخية لحقوق الإنسان في الحضارات القديمة والأديان السماوية

الجذور التاريخية لحقوق الإنسان في الحضارات القديمة

اتفقت الاسرة البشرية منذ الخلق على أهمية حقوق الإنسان وحاجة الأفراد إلى تلك الحقوق، إذ ولدت تلك الحقوق مع ولادة الإنسان الغير أن الوعي والاعتراف بها ومن ثم التمتع بتلك الحقوق أخذت مدة طويلة في تاريخ البشرية، إلا أن الصراع القائم بين التسلط والدكتاتورية هو السبب الرئيس الحرمان الأشخاص من حقوقهم الثابتة كما إن نضال الأفراد والشعوب ضد الظلم والطغيان حقق مكاسب كبيرة في تاريخ حقوق الإنسان وصولا إلى ما وصلت إليه تلك الحقوق الآن، حيث تطورت مظاهر ومعالم الرقي والتمدين والتحضر من خلال تعاقب الحضارات وانسجامها مع بعضها وترابطها، والأثر المهم في ذلك هو ظهور القادة والحكماء والفلاسفة والمفكرين لكل حضارة من الحضارات البشرية وإقرار القوانين وتنظيم العلاقة بين السلطة والإنسان والتعامل معه على وفق تلك المعطيات ومدى تقدم وتطور هذه القوانين وشموليتها مقارنة مع ما توصل إليه جهود المجتمعات البشرية وصولا إلى عصرنا الراهن واعتماد ذلك على التسلسل التاريخي للحضارات، فالوعي في حقوق الإنسان واقعا ليس مفصولا عن الإطار أو السباق التاريخي لهذا الواقع، والواقع الراهن إنما هو حلقة أو مسلسل طويل جاءت ملاقاته في المضى وتواصلت في الحاضر وممتدة إلى المستقبل المنشود، وان هذه الحركة تعبر عن الواقع في أبعاد فلسفة الحقوق الزمانية والمكانية ، وبمعنى آخر فالغرض الرئيسي من التاريخ هو فهم حركة البشر منذ أن وجد على المعمورة وحتى أن تصل إلى الغاية المطلوبة مرورا باللحظة الآنية، فان المنطلق أو نقطة الصفر هي الانطلاق من الماضي، يقول علي بن أبي طالب (ع) ((أني لم أكن عمرت عمر من كان قبلى فقد نصرت في أعمالهم وفكرت في أخبارهم وسرت في آثارهم حتى عدت كأحدهم بل كان بما انتهى إلى من أمورهم قد عمرت من أولهم إلى آخرهم فعرفت صفو ذلك من كدرة ونفعة ومن ضره) .

حيث نرى في هذه الكلمات التي تعبر عن التفسير لحركة التاريخ واستخدام هذا التفسير كأداة أو كعامل لمعرفة الأحداث التاريخية وأهميتها، فالشخص الذي لا يشعر بتأريخه يفقد المواصلة والرؤية الحقيقية للأمور الحقيقية، فضلا عن فقدانه القدرة على استعادة السيطرة على المواقف التي تواجهه بالشكل الصحيح سواء كان ذلك ما يتعلق بالمرحلة الآنية أو ما يتعلق بالمستقبل، فالتاريخ مفاهيم تتمثل بخلاصة تجارب الآخرين على مر العصور والاستفادة من تلك التجارب في فرز الحالات السلبية التي مر بها التاريخ ومرت بها أحداثه بغض النظر عن كونها مفرحة أو محزنة فهي عصارة أفكار المفكرين والفلاسفة الذين ربطوا حاضرهم بماضيهم وصولا إلى عصرنا واستثمارنا لتلك التجارب وتطويرها ورسم الخطوط العلمية للمستقبل، فضلا عن الاستفادة من النواحي الايجابية التي توصل إليها الآخرين ودعم نواحي القوة فيها وتجاوز سلبياتها دون المرور بتلك التجارب، فهي تعني خبرات الآخرين من التجارب التي مروا بها وان مساهمة هؤلاء المفكرين في إيصال الحقائق وسن القوانين والتنظيمات من خلال الترابط بين الحضارات والثقافات المختلفة زمانيا ومكانيا ، فقد وردت العديد من النصوص والإشارات التاريخية التي تدل على إدراك هؤلاء إلى تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان من أجل رقي مجتمعاتهم، فأن حقوق الإنسان لم تكن وليدة عصر التحضر والمدنية بل عرفها العالم منذ الألف الثالث قبل الميلاد على يد السومريين في بلاد وادي الرافدين بل وقبل ذلك من خلال ولادة الإنسان ونزوله على أرض المعمورة ، وهي كما أشرنا سابقا إلى إنها نتائج تجارب المجتمعات والأفراد الماضية والتحولات الحضارية المنبثقة من بدايات التاريخ الإنساني، وعليه يجب معرفة الأنظمة والقوانين المرتبطة بالفكر الإنساني وفهم حقوق الإنسان على وفق أبعاد الحضارات القديمة التي مرت بها البشرية وصولا إلى الهدف المنشود في رقي وتطور المجتمعات والاسرة البشرية وأفرادها.

حضارة وادي الرافدين

حضارة وادي الرافدين أو حضارة مابين النهرين هذا البلد المهم الذي يربط الشرق بالغرب والذي سمي مهد الحضارات، وموطن الرسل والأنبياء ومثوى الائمة الأطهار الذي حنى فوق ترابه الصحابة والأولياء، البلد الذي اخترعت فيه الكتابة وكان أهله روادا للزراعة و وضاعا للترقيم وعلى أرضه سن أول قانون وضعه الإنسان وفيه خط أعرق عهد اتسم بالعدالة في سياسة الأوطان، وفيه كتبت نظريات الفلاسفة والعلماء فضلا عن إبداع الأدباء والشعراء والفنانين، وكذلك إبداع الادباء والشعراء والفنانين كذلك ابداع العراقيين في مجال الطب والفلك والرياضيات والهندسة وكثير من العلوم التي اعتمد عليها عالمنا في معرفة تلك العلوم وتطبيقاتها، كما تعد هذه الحضارة من أقدم الحضارات البشرية حقوق الانسان وأعرقها من خلال سن القوانين التي ترتكز على العدالة والمساواة والحرية وسيادة القانون وهذه القوانين كانت الأفكار الأساسية التي تدور في أذهان الفلاسفة والحكام والملوك الذين كانوا يتباهون كونهم حراس لتلك المبادئ التي تؤدي إلى رفاه الشعوب وإنصاف المظلومين والضعفاء وعدم تركهم فرصة للأقوياء في أن ينالوا من الضعفاء وسلب حقوقهم، وقد وردت الكثير من النصوص التأريخية التي تدل على أن الحكام والملوك كانوا على يقين تام لتطبيق حقوق الإنسان وأهميتها، ففي الألف الثالث قبل الميلاد وسيما أيام حكم السومريين في وادي الرافدين وفيها أيضا ظهرت ولأول مرة في التاريخ حدود الملكية الشخصية ورسمت العلاقات الاقتصادية بين الأشخاص وبين الشخص والدولة كذلك ظهرت الارتباطات الاجتماعية وتجسيدها في عدد من القوانين والأنظمة والتشريعات التي كان أقدمها تشريع الملك أور- نمو مؤسس السلالة الثالثة في الدولة السومرية التي امتدت من ٢١١٣ - ٢٠٠٦ قبل الميلاد. حيث كان أبناء وادي الرافدين في مختلف عصورهم متمثلين بالآشوريين والسومريين والأكديين والبابليين يعدون قادتهم السياسيين نوابا للآلهة ويطالبونهم، بإيجاد قواعد وتطبيق الإجراءات التي تضمن للجميع العدالة والحرية والمساواة، وقد وردت في نصوص سومرية لأقدم وثيقة عرفها العالم القديم التي تؤكد صراحة

على الأهمية الكبيرة لحقوق الإنسان التي يوليها القادة القدماء في حضارة وادي الرافدين وكذلك تأكيد تلك الوثيقة على الحرية والرفض لكل ما يناقض أفكار ومفردات تلك الوثيقة كما كانت كلمة الحرية التي وردت بهذه الوثيقة تقابلها في اللغة السومرية الكلمة (أماركي). - كما عثر على أقدم مخروط مصنوع من الطين مدون باللغة السومرية وبالخط المسماري يتضمن عددا من الإصلاحات الاجتماعية التي أقرت من قبل العاهل السومري (اورو كا جينا) الذي حكم مدينة لكش في عام ٢٣٧٥ قبل الميلاد، إذ تتضمن هذه الوثيقة القضاء على السلبيات التي كانت ترهق الكش شعب دولة المدنية وازالت المعانات والظلم والاستغلال الذي وقع على طبقة الفقراء من قبل طبقة الأغنياء ورجال المعابد وكذلك المتنفذين في الدولة، ومن بين هذه النصوص التي ذكرت في هذه الوثيقة التي تلغي التمييز بين أفراد الدولة إذ تقول (بيت الفقير صار بجوار بيت الغنى) ومن خلال ذلك نجد العاهل (أور كاجينا) قام بالفعل بسن القوانين والأنظمة التي توفر للشعب حرية العدالة والمساواة ، وبذلك نجد حضارة وادي الرافدين قطعت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان لا تضاهيها حضارة من تلك الحضارات، حيث أصبحت مدنها عامرة وتعامل الأفراد أصبح من الأهمية والتعقيد أكثر من المجتمعات البدائية وبذلك لابد من إيجاد القوانين والتشريعات حماية الأفراد ومعالجة امور الدولة وتنظيمها وكذلك لم تذكر تلك الشرائع أمور المرأة كونها نصف المجتمع، نذكر منها الإصلاحات الاجتماعية التي قام بها العاهل (رأور كاجينا) لغرض تنظيم حياة الاسرة والمحافظة على مكانة المرأة واستقلالها في هذا المجتمع المتحضر، ليس في فترة حكم (أور كاجينا) فقط بل وفي كافة الشرائع التي حددت في مختلف العصور التاريخية التي خصت المرأة و تنظيمات حياتها في هذه المجتمعات، وهنا يجب أن نشير إلى أن حضارة وادي الرافدين قد سبقت بقية الحضارات القديمة في الشرق والغرب بمئات السنين، كما اختلفت هذه الحضارة عن بقية الحضارات القديمة من خلال الاعتقاد السائد آنذاك الذي مفاده أن الآلهة هي التي خلفت الإنسان لكي يكون خادمها على الأرض لأجل رفاه هذا المواطن، وتبين الأساطير أن الآلهة تجتمع بين فترة وأخرى لغرض

محاكمة الأفراد وإصدار العقوبات على المخالفين في الأرض وكذلك عدم ترك قضية الحكم والتكفل بتنصيب الحكام من أجل نشر العدالة ومتابعة قضايا الحكم وقوانينه وكذلك مراقبة تنفيذها، وبناء على ذلك نجد هذه الأفكار مخالفة لأفكار الحضارات الأخرى مثل الفرعونية فأن ملوك وادي الرافدين لم يالهو أنفسهم بل اختيارهم لنيابة الآلهة وليسوا آلهة، كما كان عمل الملوك هو الدعوة إلى تثبيت سلطانهم وادعائهم القرابة من الآلهة، وان الملك بشرا مختار من قبل الآلهة لأداء الواجب المكلف به ، وبهذا نجد أن الآلهة لها السلطة العليا في تنصيب أي شخص أو إعفائه من وظيفته، إذا ما سجل عليه عدم رضا الآلهة، كذلك فإن الاختيار الملوك صفات لابد من توافرها في هذا الشخص المختار لهذا المنصب، أن يكون ذا بنية قوية وذا فهم كبير، وأن هذه الصفات والسلطة المطلقة التي يتمتع بها الملوك في وادي الرافدين لا تعفيهم أو تجعلهم مقصرين في تأدية واجباتهم اتجاه المجتمعات التي يقودونها، فتوفر الرفاه والسعادة والخير وتحقيق الحرية والعدالة ، مطلب جميع الملوك والحكام وان لتطور هذه الأنظمة والقوانين والشرائع جاءت تلبية التحقيق الأهداف المنشودة من قبل الملوك الذين لم يألوا جهدا في إيصال تلك المجتمعات إلى الرقي والرفاهية، وهو اعتقاد سائد بين أفراد المجتمعات ونخص منهم طبقة الفقراء، إذ يعتقد أبناء حضارة وادي الرافدين إن الآلهة تطمح دائما إلى اعمام الخير بين الناس من خلال حكومة عادلة يكون فيها العدل أساس المجتمع والإصلاح الاجتماعي ليكون أساسا لتأسيس الدويلات المدنية والمتحضرة - ففي العصر المسمى بعصر فجر السلالات الممتدة بين (٣٠٠٠ – ٢٤٠٠) قبل الميلاد، نلاحظ ظهور عدد من الدويلات المستقلة التي تكون ذات حدود ونظام خاص وملوك وآلهة فقط عن قوانينها الخاصة ونتيجة للتهديدات التي تتعرض لها هذه الدويلات الموحدة أجبرت الحكام على ضرورة التوحيد وعدم التفرقة وإيجاد دولة قوية قادرة على حماية نفسها من الاعتداءات الخارجية التي تهددها وتهدد استقلالها، على الرغم من عدم وجود صراع بين المدن السومرية ما عدا الصراع الذي حدث بين مدينتي لكش وأوما ، وخلاف هذا الصراع أو بعض الصراعات البسيطة ظهرت المحاولات

الجادة إلى توحيد الدويلات السومرية في دولة مركزية موحدة ظهرت في القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد، ونخص بالذكر محاولة مدينة (اوما) الحاكم لوصال زاجيري ثم تلتها محاولة جادة أخرى وأكثر أملا وشمولا بالتوحيد محاولة الحاكم سرجون الأكدي مؤسس أول إمبراطورية في تاريخ البشرية امتدت من (٢٣٧١ - ٢٢٣٠) قبل الميلاد، حيث كان الحكم لدى السومريين استشاريا ديمقراطية ففي مجلس المواطنين العام والمسمى سابقا (دائرة الشعب الذي يتألف من مجلسين الأول يتكون من المنفذين والمسنين ممثلين عن كبار رجال الأسر ورؤساء العشائر أما الثاني يتكون من الشباب القادرين على الحرب وحمل السلاح، إذ ينظر هذان المجلسان (دائرة الشعب) في القضايا المصيرية المهمة مثل الحروب والنزاعات ومصير الأشخاص المعاقين وغير ذلك من احتياجات أو مقومات بناء الدولة الموحدة، فنرى أن السلطة موزعة بين دائرة الشعب والحكام والسلاطين إذ إن الملك أو الحاكم لا يمكن أن يخرق القانون بل هو مقيد بتنفيذ تلك القوانين التي شرعت من قبل هذا المجلس، وخضوع الحاكم لهذه القوانين التي من أهم ضمانات العدالة والمساواة في بلاد مابين النهرين أو وادي الرافدين فاتفق جميع الحكام على احترام القوانين و العدالة ووضع القوانين القانونية من التشريعات والسنن التي حددت من تلك الفترات، إذا كان القانون وازدهار، من أهم المنتجات الفكرية لتلك الحضارة وهذا ما كشفته المدونات التاريخية فالميزة التي امتاز بها الحكام والملوك في تلك المدة كما ذكرنا سابقا هي إتباع القوانين وخضوع الجميع لتلك النظم القانونية والالتزام بها إذ وردت في وثيقة عثر عليها في عام ٣٤٠٠ قبل الميلاد في مدينة (توزي) وهي مدينة قرب مدينة كركوك العراقية تؤكد سيادة القانون في حضارة وادي الرافدين، حيث تشير هذه الوثيقة إلى سابقة قضائية حدثت في تلك المدة متمثلة بإصدار عقوبة على أحد الحكام لاتهامهم بالرشوة والفساد على الرغم من ما يمتلكه هذا الحاكم من نفوذ وسطوة في الحكم ، كما اثر القانون العراقي القديم في قوانين جميع الشعوب المجاورة كالعيلاميين والأخمينيين في إيران والفراعنة في مصر والفينيقيين في سوريا ولبنان،

وقد استطاعت حضارة وادي الرافدين في كثير من فترات التاريخ أن يكون المركز القيادة العالم في كافة المجالات، ونرى ذلك من خلال تلك المقدمة البسيطة لهذا التاريخ الكبير وهذه الحضارة العظيمة، كما عثر على الكثير من القوانين

والشرائع المدونة في هذه الحضارة لا يسع المكان إلى ذكرها لكننا سنذكر أهم هذه القوانين | والمتلخصة قانون أو نمو وقانون اشنونا وقانون لبت عشتار وقانون حمورابي .